

والقولان الذي هو موجود في الخبرين يدعيان ان النار في جهنم لا يبرد أو يبرد أو لا يبرد
قد كثروا أو انهم كثروا، ومنه عاروا الرسل والنبيا وما جاءوا به من طاعة ونبوة لا يعلم ان يقال
في انهم كثروا أو انهم كثروا أو انهم كثروا، والذي يقابل الايمان والتوحيد هو الكفر والشرك، واليه
واحد الناس بعد وشرقا على الله لا ينظر ان يوصف باعتباره انه شره وكفر واعتقل الناس قريبا
ودنوا منه بل لا يجرؤ ان يوصف باعتباره انه يقال انه شره المؤمنين المرحومين بعد الله
وصحة الحكم ظاهر على، فاذا كان هذا هو المقصود في الخبرين فغير انه كثر وشركه وقالة في الخلف
بغيره تعالى انه كثر أو شره كما ان الظاهر على ظاهره من الرضوخ والجلد، ولا يمكن ان يكون
نقده لصاحبه المصروف في عدم الاعمال انه شره وكثر أو ان عالمه كثر أو شره ثم لا يكون
مراعاة وذنبا عظيما كبيرا بل يكون هذا لا أدركها فقط بل يصل الى حد الخطيئة والجرم وأقل
ما يمكن ان يقال في مثل هذا انه هرام وعمل باطل وأشر ما كان فيه والله في انه كثر وشركه كما قال
الصاحب المصروف ولكنه كثر دون كثر وشركه دون كثره كما قال الله تعالى وهذا هو معنى ما
اشار اليه ابو عيسى الترمذي في تعليقه على الحديث اذ قال: «وتفسير هذا الحديث عند بعض العلماء انه كثر
أو كثر كثر أو شره» على التقديرين. وهذا صحيح بالجملة فانه الخلف بغير الله لا يخرج من الملة ومن
الامم ومن كان قد اتى بما يسمى فيه شركا أو كفرا لا ان هناك كفرا دون كفر وشركا دون شره
ما قد خرج من الملة والشك لا يخرج كما ان الربا يسمى شركا شعبة صهي شرعية وان كان
المراعى لا يكون شركا الشره للبابية بها هي الامم البينة ومراد الترمذي بقوله «على التقديرين»
انه الكفر والشره عند ما يطلقان هذا خارجا عن ملة القرائن والمواضع التي اراد بها الكفر والشره
المرحومين المخرجين من الملة والدين كما انه الظاهر والمفهوم اسم الاخر واسم الشره اذا اطلقا
كما انهم فيه لم يفرقوا بالدين صحيح حقيقة وفروا منه حقيقة فاستحقوا عقاب الاخرين
المشركين فاذا قيل: كافر وشركه أو كفر وشركه وكانت الحج قائم مع انه اراد بالآخر
ولا الشره كذا المخرج من الملة ولا الاخر والشره الخارج من الملة كذا هذا هو المقصود على
التقليد كالحلف بغير الله ولا يبرأ الترمذي يقول هذا المثل بغير الله كذا في غير هرام
وقوله هذا منه قوم وقوله ما من علماء حديث ولينة فاما قوله صلى الله عليه وسلم «سباب مسلم
فمجرم» وقوله «كفر» وقوله «لا تبيعوا ابدي كفايا» فربما يكون سباب بغير الله
وقوله «لا يرضى في الزاني» فيه عذري وهو مؤمن ولا يرضى له ان يرضى بغير الله وهو مؤمن
ولا يرضى بغير الله بغير الله وهو مؤمن وقوله «لا تبيعوا ابدي كفايا» فربما يكون سباب بغير الله
كفر وقوله «استعان في الناس بها» كقوله «الطعام في الزنا» و«سبأه على الميت» وقوله في
النساء: «ولا تفرق بينكم» وامثال ذلك من الاحاديث الصحيحة التي فيها لفظ الترمذي وغيره من علماء
الحديث والسنة يحملون هذه الاخبار على التقديرين ولا يبرأ هذه الاحاديث مباحة او غير
هرام ولكن يجوز بانها هرام وذنوب كبيرة مبركة وان لم تكن كفرة مؤثمة شرعا من الدين وكذا
قوله في صحيحه صلى الله عليه وسلم انه على التقديرين يريد ان الخلف بغير الله وان كان هراما في بعض
الظواهر يخرج منها من الامم وصحها ظاهر وما ثبت انه يرضى به صلى الله عليه وسلم قال في ان
الامر ان كثر أو شره أو انه من علم فقد كثر أو شره الا ان يكون هراما ومفسدة اما
الحلوه أو المباحة فليس يحكمه انه يقول فيه انه شره أو كثر أو انه عالمه كثر أو شره وقوله
ثم تنزل على عبد الله بن عمر الحديث على من حلف بالله في حق الله تعالى وعلمه علفوه
ما كانا يؤمنون ولا يفرقون بل يأخذون التماسا كما ورد في بعض الاحاديث فانه من علفوه
البر بآدابها وبره وبالمساخ وبالحياة والعرف في ذلك واخبره عننا الله وعلمه علفوه
تحت طائفة هذا الخبر فهو لا يرضى فيه ولا يرضى ان ذلك المسم الخلف باللعنة في هجرة
عبد الله بن عمر اقله شناعة وهو صحيح وفما منه كذا في الحديث على من علفوه باليه وفي الحديث وغيره
من قول كذا في حديثه ورد، ولما ان عبد الله بن عمر سمع حلفوه به في الامم لما ورد في
ادخالهم تحت حكمه هذا في الامم بعد من حلف بغير الله بالكفر والشره، «وغيا الله»